A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الخامسة والثلاثون

5–9 سبتمبر/أيلول 2022

التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة

الموجز

شاركت 98 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي[1] في إصدار عام 2022[2] من الاستبيان حول تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) والصكوك ذات الصلة، ما يمثل 50 في المائة من أعضاء المنظمة. ويعكس ذلك انخفاضًا في عدد المجيبين بالمقارنة مع إصدار عام 2020، حيث أجابت 118 دولة عضو والاتحاد الأوروبي. كما قدم 32 جهازًا إقليميًا لمصايد الأسماك و6 منظمات غير حكومية ردودها على الاستبيان، بانخفاض بالمقارنة مع إصدار عام 2020 حيث أجاب 36 جهازًا إقليميًا لمصايد الأسماك و13 منظمة غير حكومية. ويرد في هذه الوثيقة تحليل مفصّل للردود على الاستبيان. ويمكن الاطلاع على جداول إحصائية تعرض موجزًا لردود الأعضاء المشار إليها في هذه الوثيقة، على الموقع الإلكتروني للجنة مصايد الأسماك[3] وفي الوثيقة COFI/2022/SBD.2، التي ينبغي أن تُقرأ بالاقتران مع هذه الوثيقة.

[1] قدّم الاتحاد الأوروبي ردودًا نيابة عن الدول الأعضاء فيه، باستثناء الأقسام 19-2 و19-3 و20 و21 و41 و51. وبالنسبة إلى القسمين 41 و51، قدّم ردًا كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

[2] يُطلق الاستبيان عادة في السنة التي تسبق انعقاد لجنة مصايد الأسماك؛ وفي هذه الحالة أُطلق في ديسمبر/كانون الأول 2021.

[3] www.fao.org/about/meetings/cofi/documents-cofi35/ar/

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Matthew Camilleri

كبير مسؤولي مصايد الأسماك

مدير العمليات العالمية والإقليمية

البريد الإلكتروني: matthew.camilleri@fao.org

أوّلاً– أنشطة وتطبيقات المدونة على المستوى الوطني

ألف– شؤون عامة

1- تحدد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) في المادة 2 منها عشرة أهداف. وقد دُعي الأعضاء[4] إلى ترتيب هذه الأهداف بحسب أهميتها (الجدول 3). وكما الحال منذ عام 2007، استمر إسناد الأولوية القصوى للهدفين (أ)[5] و(ب)[6]. وكما في الأعوام 2020 و2018 و2015، صنّف الأعضاء الهدفين (ي)[7] و(د)[8] على أنها من بين الأهداف الأقل أهمية.

2- وتنقسم المدونة إلى مواضيع، تتطرق إلى ثمانية مجالات فنية تتعلق بقطاعي مصايد وتربية الأحياء المائية (إدارة مصايد الأسماك، وتطوير تربية الأحياء المائية، وعمليات الصيد، وبحوث المصايد، والتجارة، وممارسات ما بعد المصيد، ودمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق والأحواض الساحلية، وتطوير مصايد الأسماك الداخلية). وقد دُعي الأعضاء إلى تصنيف هذه المجالات بحسب الأولوية (الجدول 4). فاستمر إسناد إدارة مصايد الأسماك وتطوير تربية الأحياء المائية أولوية قصوى، ما يعكس النتائج منذ عام 2001. وعلى غرار إصدارات الاستبيان الخمسة السابقة، أعطي تطوير مصايد الأسماك الداخلية ودمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق والأحواض الساحلية الأولوية الأدنى.

3- وأفاد الأعضاء عن درجة[9] امتثال للمدونة تبلغ في المتوسط 3.86 للسياسات و3.94 للتشريعات و3.81 للإطار المؤسسي و3.65 للعمليات والإجراءات (الجدول 5)، وكلّها تعكس زيادة طفيفة مقارنة بعام 2020. ومن بين من لم يكونوا على امتثال كامل، أفاد 84 و78 و79 و75 في المائة أنهم ينوون أن يصبحوا كذلك في السياسات والتشريعات والإطار المؤسسي والعمليات والإجراءات، على التوالي.

4- وأفاد 42 في المائة من المجيبين بأنهم سنّوا تشريعاتهم الرئيسية لمصايد الأسماك السارية حاليًا قبل عام 1996 (الجدول 6)، و32 في المائة في الأعوام الـ 15 من عام 1996 إلى عام 2010، و26 في المائة في الأعوام الأخيرة منذ 2010. أما الإقليمان اللذان كانت فيهما نسبة المجيبين الذين أدخلوا تغييرات على التشريعات الرئيسية لمصايد الأسماك منذ عام 2010 هي الأعلى فهما أفريقيا (47 في المائة) وأوروبا (43 في المائة).

5- وأفاد 90 في المائة من الأعضاء بأنهم رفعوا درجة الوعي بالمدونة، وهي نسبة مشابهة لتلك التي أفيد عنها في إصدار عام 2020 (الجدول 7). وللقيام بذلك، شملت الآليات التي أُفيد في أغلبية الأحيان بأنها كانت رئيسية الاجتماعات وحلقات العمل والحلقات الدراسية (70 في المائة)، ووضع خطوط توجيهية ومدونات على أساس المدونة (54 في المائة) ونشر وتوزيع الوثائق المتعلقة بالمدونة (35 في المائة)، وتدريب الموظفين وإدارة شؤونهم (49 في المائة).

---

[4] النسب المئوية الواردة في الوثيقة هي فقط للأعضاء الذين يهمهم السؤال أو القسم، والذين قدموا في الوقت نفسه أيضًا ردًا على السؤال أو القسم.

[5] الهدف (أ): إرساء مبادئ للصيد الرشيد ولأنشطة المصايد مع الأخذ بالاعتبار جميع ما يرتبط بها من جوانب بيولوجية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية وبيئية وتجارية.

[6] الهدف (ب): إرساء مبادئ ومعايير لوضع وتنفيذ السياسات الوطنية للحفظ الرشيد لموارد مصايد الأسماك وإدارة وتنمية مصايد الأسماك لتنفيذ سياسات لحفظ الموارد السمكية وإدارة وتنمية مصايد الأسماك.

[7] الهدف (ي): توفير معايير للسلوك لجميع الأشخاص المشاركين في قطاع مصايد الأسماك

[8] الهدف (د): توفير توجيه يمكن استخدامه عند الاقتضاء في صياغة وتنفيذ الاتفاقات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية الملزمة والطوعية على السواء.

[9] طلب إلى الأعضاء أن يصنّفوا درجة التطابق من "1" غير مطابق على الإطلاق" إلى "5" "مطابق بالكامل".

باء– إدارة مصايد الأسماك

6- أفاد 82 و53 في المائة من المجيبين بأنهم حددوا ما لا يقل عن منطقة صيد واحدة بحرية ومنطقة صيد واحدة داخلية، على التوالي. ومن بين هؤلاء، أفاد 94 في المائة و80 في المائة بأنهم نفذوا خطط إدارة مصايد أسماك بحرية وخطط إدارة مصايد أسماك داخلية، على التوالي. ومن بين من وضعوا هذه الخطط، أفاد 92 في المائة و85 في المائة بأنهم نفذوا خطط إدارة مصايد أسماك بحرية وخطط إدارة مصايد أسماك داخلية، على التوالي، وهذا يعني أن الخطط المنفّذة التي أُفيد عنها بلغت في مجموعها 857 خطة إدارة مصايد بحرية و666 خطة إدارة مصايد داخلية (الجدول 8)، وذلك أعلى من 761 خطة إدارة مصايد بحرية و433 خطة إدارة مصايد داخلية أُبلغ عنها في إصدار عام 2020.

7- ومن بين الأعضاء الذين أفادوا أنهم وضعوا خطط إدارة مصايد أسماك، كان أكثر فئات تدابير الإدارة التي اتخذت لتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد في المصايد البحرية شيوعًا: حظر طرق وممارسات الصيد المدمرة (97 في المائة)، وإشراك أصحاب المصلحة في قرارات الإدارة، وضمان أن يكون مستوى الصيد متناسبًا مع حالة الموارد السمكية (94 في المائة لكل منهما)، واستخدام نُهج تحوطية توفر هوامش محافظة للسلامة على مستوى صنع القرار ومعالجة انتقائية معدات الصيد (92 في المائة لكل منهما). وكانت فئات التدابير البحرية الأقل شيوعًا: استخدام النقاط المرجعية المستهدفة المحددة لكل من الأرصدة (70 في المائة) واستهداف أو معالجة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة (67 في المائة) (الجدول 9).

8- وفي حالة المصايد الداخلية، اختلفت فئات التدابير الأكثر شيوعًا عن تلك المبلغ عنها للمصايد البحرية وكانت تتعلق باستخدام نُهج احترازية توفر في صنع القرار هوامش سلامة محافظة، وإقرار عملية لتحديد "الموائل المعرّضة للمخاطر" أو أنواع أخرى من المناطق المعرّضة للمخاطر الهامة و/أو الحساسة (88 في المائة لكل منهما)، ومعالجة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة (85 في المائة). وكانت التدابير الداخلية التي أُفيد عنها أقل من تلك التي تحظر طرق الصيد المدمّرة (54 في المائة) وتلك التي تعالج التنوع البيولوجي للموائل المائية (46 في المائة) (الجدول 9).

9- وأفاد 82 في المائة من المجيبين بأنهم بدأوا تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك. ومن بين هؤلاء أفاد 97 في المائة بأنهم وضعوا أهدافًا إيكولوجية واجتماعية واقتصادية وأهدافًا للحوكمة، وأفاد 97 في المائة بأنهم حددوا قضايا تنبغي معالجتها من خلال إجراءات إدارية، وأفاد 84 في المائة بأنهم أنشأوا آليات للرصد (الجدول 10).

10- ومن بين مَن نفذوا نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، أفاد 95 في المائة بأن لديهم نظمًا إدارية ومؤسسية، وأفاد 94 في المائة منهم عن الاحتفاظ بأنواع (من المصيد المستهدف والمصيد العرضي) وأفاد 92 في المائة بأنهم عالجوا عناصر اجتماعية و/أو اقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني. أما المسائل المتعلقة بالقوى الدافعة الخارجية فقد كانت أقل ما أفيد عنه (66 في المائة) (الجدول 11).

11- ومنذ عام 2010، ازداد عدد الأعضاء الذين أفادوا بأنهم وضعوا نقاطًا مستهدفة زيادة تدريجية من 56 إلى 69 في المائة في عامي 2020 و2022. كما ازداد إجمالي عدد النقاط المرجعية المستهدفة التي تم وضعها من 845 في 2011 إلى 739 1 في 2018، مع أنه انخفض إلى 489 1 في عام 2018. وأفاد 67 في المائة من الأعضاء بأنه يجري الاقتراب من نقطة واحدة أو أكثر من النقاط المرجعية المستهدفة، بينما أفاد 49 في المائة عن تجاوزها (الجدول 12). وكانت هذه

الأرقام مشابهة نسبيًا لتلك الواردة في إصدار عام 2020، لكنها تبيّن انخفاضًا عامًا منذ 2010 حينما أفاد 76 في المائة من الأعضاء بأنهم تجاوزوا نقطة واحدة أو أكثر من النقاط المرجعية المستهدفة.

12- وتشمل أنواع المؤشرات المستخدمة لإدارة الأرصدة من غير النقاط المرجعية المستهدفة ما يلي: مؤشرات المصيد ومجهود الصيد (96 في المائة)، معارف أصحاب المصلحة الموثوق من صحتها (74 في المائة)، ومؤشرات النظام الإيكولوجي (48 في المائة) (الجدول 13). وفي الحالات التي تمّ فيها تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة، تضمنت الإجراءات التصحيحية الأكثر شيوعًا التي أفيد عنها: الحدّ من مجهود الصيد (92 في المائة)، وإجراء المزيد من البحوث، وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف، وإغلاق مصايد الأسماك (84 في المائة لكل منها) (الجدول 14).

جيم- عمليات الصيد

13- دُعيت الدول الأعضاء إلى الإبلاغ عن أهم التدابير المتخذة لضبط عمليات الصيد التي تقوم بها السفن التي ترفع علمها ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها. وأفاد 99 و97 في المائة عن اتخاذ هذه التدابير ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة وخارجها، على التوالي. وفي الفترة منذ عام 2011، أفيد أن تعزيز الرصد والمراقبة والإشراف (85 في المائة)، والعقوبات والجزاءات (52 في المائة) وسجلات السفن (44 في المائة) هي أهم الإجراءات التي اتخذت لضمان امتثال عمليات الصيد ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة لأحكام الترخيص (الجدول 15).

14- وفي ما يتعلق بالتدابير المتخذة خارج نطاق المناطق الاقتصادية الخالصة وفي الفترة منذ عام 2011، فإن تطبيق خطط التراخيص الإلزامية (68 في المائة) كان أهم التدابير المتخذة لضبط عمليات الصيد. وكانت فئتا التدابير التاليتان اللتان أعطيتا أهمية قصوى هما تعزيز تدابير الرصد والمراقبة والإشراف (47 في المائة) وإنفاذ الامتثال لقوانين الدول الأخرى، وقرارات منظمات إدارة مصايد الأسماك الإقليمية (39 في المائة) (الجدول 16).

15- وأفاد 70 في المائة عن حدوث مصيد عرضي ومرتجع في المصايد الرئيسية فيما أفادت نفس النسبة بأن لديهم خططًا قائمة لرصد المصيد العرضي والمرتجع. ويمثل ذلك اتجاهًا متصاعدًا بالمقارنة مع إصداري 2020 و2018 حيث أفاد 65 و61 في المائة بأن لديهم خططًا قائمة للرصد، على التوالي. ومن بين من يرصدون المصيد العرضي والمرتجع رسميًا، يعتبر 70 في المائة أنه يساهم في الافتقار إلى الاستدامة. ومن بين من يعتبرون أن المصيد العرضي والمرتجع يساهم في الافتقار إلى الاستدامة، أفاد 95 من المجيبين بأن لديهم تدابير للتقليل منه. ولدى 97 و83 في المائة من الأعضاء الذين لديهم تدابير إدارية للمصيد العرضي والمرتجع أيضًا تدابير تتناول حماية صغار الأسماك والصيد غير المقصود، على التوالي (الجدول 17).

16- وأفاد 83 في المائة من الأعضاء بأنهم نفّذوا جزئيا أو كليًا نظمًا لرصد السفن، مقارنة بـ 75 في المائة في عام 2020. وأفاد 80 في المائة من الأعضاء، بأنهم وإن لم ينفذوا بعد نظامًا لرصد السفن، إلا أنهم يطالبون السفن الأجنبية بأن تحمل نظامًا كهذا في مناطقهم الاقتصادية الخالصة وأن تظل على تواصل مع مراكز رصد أخرى (كالمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك) (الجدول 18).

17- ودُعي الأعضاء إلى إعطاء درجات من 1 إلى 5[10] لقلقهم في ما يتعلق بمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة. فكان متوسط الاستجابة 3.47، أي أكثر قليلاً من القلق المتوسط. وكانت القضايا الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالأضرار

[10] "1" يعني "لا قلق"، و3 "قلق متوسط"، و5 "قلق رئيسي".

التي تلحق بالبيئة (90 في المائة)، والإيقاع بالحيوانات البرية (78 في المائة)، وفقدان الأرصدة السمكية (74 في المائة). وكانت القضايا الأقل إثارة للقلق هي الآثار السلبية على السياحة (35 في المائة) والأضرار التي تلحق بالسفن (28 في المائة) (الجدول 19).

18- وأفاد 26 في المائة من الأعضاء الذين اعتبروا معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة مثار قلق أن لديهم معلومات عن معدلات فقدان المعدات، وأبلغ 53 في المائة من هؤلاء بأن المعلومات لديهم مصنّفة حسب نوع المعدات (الجدول 20). ومن بين من أفادوا بأن لديهم معلومات حسب نوع المعدات، كانت الأنواع التي يكرر ذكرها هي: شباك الجرف، والشباك الخيشومية والشباك المتشابكة، والخيوط الصُنّارية الطويلة، ومصايد سرطان البحر (الجدولان 21 و22).

19- وأفاد 49 في المائة من الأعضاء بأن لديهم متطلبات لوسم المعدات. وكان أكثر أنواع وسم المعدات استخدامًا المبلّغ عنها هي وضع العلامات بالأقلام أو بالرشّ (79 في المائة)، والعلامات المطبوعة المعدنية أو البلاستيكية (58 في المائة) (الجدول 23).

20- وأفاد 87 و44 في المائة من الأعضاء بأنهم أدرجوا التفتيش على المعدات الموجودة على متن السفن ضمن برامج المراقبة لضمان الامتثال الملائم للوائح التنظيمية واعتبارات السلامة ولضمان الامتثال الملائم لآليات الإبلاغ عن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة، على التوالي. وأفاد 21 في المائة من الأعضاء بأن لديهم متطلبات إبلاغ عن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة في سجلات يوميات السفن التي يفوق حجمها حدًا معينًا؛ في حين أفاد 21 في المائة بأن لديهم هذا المتطلب للسفن جميعها (الجدول 24).

21- وطُلب من الأعضاء الإبلاغ عن مرافق الموانئ المتعلقة بالتخلص من النفايات وإعادة تدويرها. فأفاد 43 في المائة بأن لديهم متطلبات تفرض أن توفر الموانئ مرافق لاستقبال نفايات سفن الصيد، وأفاد 30 في المائة بأنه يفرض على الموانئ توفير مرافق لاستقبال معدات الصيد القديمة. وأفاد 26 في المائة بأن لديهم برامج عامة و/أو خاصة لتدوير معدات الصيد القديمة و/أو إعادة تدويرها للأفضل (الجدول 25).

دال– تطوير تربية الأحياء المائية

22- على نحو مشابه لإصداري عام 2020 وعام 2018، أفاد 99 في المائة من الأعضاء بأن في بلدانهم مرافق لتربية الأحياء المائية (الجدول 26). وأبلغ أكثر بقليل من نصف هؤلاء الأعضاء عن أن لديهم سياسات تمكينية (51 في المائة)، وتشريعات (55 في المائة) وأطر مؤسسية (52 في المائة) مكتملة إلى حد كبير. وكانت لدى أغلبية ما تبقى منهم سياسات وأطر قانونية ومؤسسية مطوّرة جزئيًا ولم يكن لدى بعضهم (9 في المائة و8 في المائة و8 في المائة على التوالي) أطر على الإطلاق أو كان لديهم أطر غير كافية إلى حد كبير.

23- وتُشجع المدونة الأعضاء على الترويج للممارسات الرشيدة لتربية الأحياء المائية. وقد أفاد 75 في المائة بأن الأجهزة الحكومية قد اعتمدت في هذا الصدد مدونات أو صكوكًا، بزيادة طفيفة من 68 في المائة في عام 2020. وأفاد الأعضاء بأن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص اعتمدت أيضًا مدونات أو صكوكًا كهذه على مستوى المنتجين (69 في المائة)، وعلى مستوى الموردين (69 في المائة) ومستوى الصانعين (49 في المائة) (الجدول 27).

24- ودُعي الأعضاء إلى الإبلاغ عن وجود إجراءات للقيام بأنشطة أساسية لتطوير التربية الرشيدة للأحياء المائية وفقًا للمدونة. فأفاد 91 في المائة بأنهم أجروا تقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، وأفاد 92 في المائة بأنهم يرصدون عمليات تربية الأحياء المائية، وأفاد 89 في المائة بأن لديهم تدابير للتقليل إلى الحدّ الأدنى من الآثار الضارة الناجمة عن إدخال الأنواع الغريبة (الجدول 28). وفي ما يتعلق بفعالية هذه الإجراءات، أفاد معظم الأعضاء (72 و78 و61 في المائة، على التوالي) بوجود حاجة إلى إدخال تحسينات (الجدول 29). وللإجراءات جميعها، حدّد أكثر من 85 في المائة من الأعضاء تعزيز القدرة الفنية المؤسسية على أنه مجال رئيسي يتطلب إدخال تحسينات (الجدول 30).

25- ويُشجّع الأعضاء على الترويج للممارسات الرشيدة لتربية الأحياء المائية دعمًا للمجتمعات المحلية الريفية ومنظمات المنتجين ومستزرعي الأسماك. وقد ذكر 93 في المائة منهم بأنهم اتخذوا تدابير في هذا الصدد، وكما في إصداري عامي 2020 و2018 كان التدبير المبلغ عنه الأكثر تواترًا هو تصميم وتنفيذ برامج إرشاد/حملات توعية/تدريبات (49 في المائة) (الجدول 31).

هاء- إدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية[11]

26- من بين الأعضاء الذين أفادوا عن وجود ساحل لديهم (94 في المائة)، لدى 34 و29 و32 في المائة منهم فقط سياسات تمكينية وأطر قانونية وأطر مؤسسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مكتملة إلى حد كبير، على التوالي. ويعكس ذلك زيادة بحوالي 10 في المائة بالمقارنة مع إصدار عام 2020 للأطر الثلاثة. ولدى أكثر من ثلث الأعضاء سياسات (36 في المائة) وأطر قانونية (38في المائة) وأطر مؤسسية (35 في المائة) متطورة جزئيًا. ولم يضع الباقون أي أطر للحوكمة أو أن لديهم أطرًا للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية غير كافية إلى حد كبير (الجدول 32).

27- وطُلب من الأعضاء أن يقدموا تقارير عن مسألة النزاعات ليس فقط ضمن مصايد الأسماك بل أيضًا بين قطاع مصايد الأسماك والقطاعات الأخرى العاملة في المناطق الساحلية. و لأول مرة منذ عام 2010 كانت أعلى النسب للنزاعات بين مصايد الأسماك وأنشطة استخراج المعادن (15 في المائة)، تليها النزاعات بين مصايد الأسماك والتنمية الترفيهية (11 في المائة). وأفاد أكثر من 60 في المائة من البلدان المعنية بأن لديها آليات قائمة لحل نوعي النزاعات أي نوع المعدات العاملة في المناطق الساحلية؛ ومصايد الأسماك الساحلية ومصايد الأسماك الصناعية (68 و64 في المائة على التوالي) (الجدول 33).

واو- ممارسات ما بعد المصيد والتجارة

28- انخفضت النسبة المئوية للأعضاء الذين أفادوا بأن لديهم نظامًا فعّالاً ومكتملاً تمامًا لسلامة الأغذية وضمان جودتها للأسماك والمنتجات السمكية من 71 في المائة في إصدار عام 2013 إلى 49 في المائة في عام 2018، لترتفع مرة أخرى إلى 65 في المائة في عام 2020 وفي تقارير هذا العام، في حين ظل عدد الأعضاء الذين ليست لديهم نظم أو لديهم نظم غير كافية إلى حد كبير عند 8 في المائة من عام 2018 وحتى عام 2020 (الجدول 34).

[11] استجابات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للأسئلة الواردة تحت هذا العنوان باستثناء الأسئلة المتعلقة بإطار السياسات في الجدول 32.

29- وكانت مسألة الفاقد والمهدر في ما بعد المصيد هامة للمجيبين جميعهم تقريبًا (97 في المائة)، واتخذ 93 في المائة منهم تدابير لمعالجتها، بما في ذلك سنّ لوائح تنظيمية لسلامة الأغذية (66 في المائة) وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف، والقيمة المضافة لاستخدام المنتج الثانوي (41 في المائة لكل منهما) (الجدول 35).

30- وكان تحسين استخدام المصيد العرضي ذا أهمية بالنسبة إلى 91 في المائة من الأعضاء الذين أفاد 91 منهم عن تطبيق تدابير لتحسين الاستفادة منه، بزيادة قدرها 10 في المائة منذ إصدار عام 2015. وكما كان الحال في عامي 2015 و2018، حدد الأعضاء زيادة الوعي (50 في المائة)، والإنزال الإلزامي للمصيد العرضي (40 في المائة) على أنهما أهم تدبيرين يهدفان إلى تحسين استخدام المصيد العرضي (الجدول 36).

31- وعلى نحو مشابه للتقارير منذ إصدار عام 2011، أُبلغ أن غالبية المجهزين في وضع يسمح لهم بتتبع أصل المنتجات السمكية التي يشترونها (87 في المائة)، في حين لم يكن يستطيع ذلك غير 47 في المائة فقط من المستهلكين (الجدول 37).

32- واعتبر 96 في المائة من الأعضاء أن القضاء على تجهيز الموارد السمكية التي يتم اصطيادها بصورة غير مشروعة وعلى الإتجار بها ذو أهمية، واتخذ 89 في المائة منهم تدابير لمعالجة هذه المسألة. وتشمل أكثر التدابير المبلّغ عنها شيوعًا تعزيز ضبط مصايد الأسماك وعمليات التفتيش ذات الصلة (58 في المائة)، يليها تعزيز الإجراءات الجمركية والضوابط على الحدود (38 في المائة) (الجدول 38).

زاي- البحوث في مجال مصايد الأسماك

33- أفاد الأعضاء بأنهم حصلوا على تقديرات موثوقة لحالة الأرصدة لما مجموعه 726 2 رصيدًا، ارتفاعًا من 683 1 في عام 2020. وأجاب الأعضاء أن الأرصدة التي تم تقديرها تمثل في المتوسط 41 إلى 50 في المائة من أرصدتهم الكلية (الجدول 39).

34- وعلى نحو مشابه للتقارير منذ عام 2010، أشار 74 في المائة من الأعضاء إلى أن الإحصاءات المتعلقة بالمصيد ومجهود الصيد تُجمع في الوقت المناسب وبطريقة كاملة وموثوقة، وأفاد 74 في المائة من الأعضاء بأن لديهم عددًا كافيًا من الموظفين المؤهلين لتوليد البيانات دعمًا للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، ارتفاعًا من 61 في المائة في عام 2020 (الجدول 40). أما المجالات التي تحتاج أكثر من سواها إلى موظفين مؤهلين إضافيين فهي بيولوجيا الأسماك وتقييم الأرصدة (86 في المائة) وإحصاءات مصايد الأسماك وعمليات أخذ العينات (62 في المائة) (الجدول 41).

35- وأبرز مصادر البيانات التي يستخدمها الأعضاء لوضع خطط لإدارة مصايد الأسماك هي: البيانات التاريخية، والمسوح لأخذ العينات في الميناء/موقع الإنزال (84 في المائة لكل منهما)، والجمع الروتيني للبيانات (83 في المائة)، وإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة و/أو المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (63 في المائة)، والإحصاءات المتصلة بالتجهيز والتسويق والتجارة (68 في المائة) (الجدول 42).

36- وكما في إصدار عام 2020، أفاد 95 في المائة من الأعضاء بأن لديهم في إدارة مواردهم السمكية ثغرات في البيانات أبرزها الثغرات في بيانات حالة الأرصدة (39 في المائة)، وبيانات المصيد (37 في المائة)، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم و/أو الرصد والمراقبة والإشراف (34 في المائة)، ومجهود الصيد (22 في المائة) (الجدول 43). كذلك في كافة المسوح منذ إصدار عام 2011، كانت معظم الثغرات موجودة في بيانات حالة الأرصدة.

37- وأفاد 70 في المائة من الأعضاء بأنهم يرصدون حالة البيئة البحرية بشكل روتيني. وكانت هذه النسبة أكثر بكثير من كان عليه الحال في الأعوام 2013 و2015 و2018 و2020، ولكنها أقرب من نسبتي 78 و66 في المائة اللتين أفيد عنهما في عامي 2009 و2011، على التوالي. ومن بين الأعضاء الذين أفادوا عن إجرائهم عمليات الرصد هذه، ركّزت معظم برامج الرصد الروتينية على الموائل الساحلية وتلك الموجودة في عرض البحر وعلى الرصد المنتظم للأنواع المهددة وتلك التي تواجه خطر الانقراض (83 في المائة لكل منهما)، والبارامترات الساحلية (81 في المائة) والبارامترات المتعلقة بالمحيطات (74 في المائة) (الجدول 44).

38- وطُلب من الأعضاء الإبلاغ عن البحوث والبرامج التي تتناول آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك. فأشار 69 في المائة إلى أن لديهم بحوثًا رسمية لتقييم آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك أو التنبؤ بهذه الآثار، ما يشير إلى انخفاض قدره 6 في المائة عن إصدار عام 2020. ونفّذ 69 في المائة من هؤلاء برامج رسمية للتخفيف من الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ ولبناء القدرة على الصمود تجاهه والتكيف معه، مما مثل نسبة 8 في المائة أقل من عام 2020 (الجدول 45).

حاء- الصكوك الدولية

39- دُعي الأعضاء إلى الإبلاغ عن أنشطة الصيد والأنشطة المتعلقة بذلك التي تقوم بها السفن التي تحمل أعلامهم. وأفاد 86 في المائة منهم بأن هذه السفن تقوم بذلك في المياه الخاضعة للولاية الوطنية، و63 في المائة في أعالي البحار، و49 في المائة في مياه خاضعة لولاية دول أخرى (الجدول 46). وفي ما يتعلق بأنشطة سفن الصيد التي تحمل علم الدولة العضو المجيبة التي رخّصت لها دولة أخرى بالقيام بأنشطة صيد الأسماك والأنشطة المتعلقة بذلك، أجاب 51 في المائة بأن ذلك يحدث في مياه خاضعة لولاية دولة أخرى، وأفاد 38 في المائة بأنه يحدث في أعالي البحار (الجدول 47). وأفاد 69 في المائة من الأعضاء بأنهم يرخصون لسفن تحمل علمًا أجنبيًا بدخول موانئهم واستخدامها، بينما يرخص 53 في المائة لسفن أجنبية بالعمل في المياه الخاضعة لولايتهم الوطنية (الجدول 48).

40- وأفاد 50 في المائة من الأعضاء بأنهم أجروا تقييمًا أوليًا لقدرات الصيد لديهم، ويخطط 39 في المائة للقيام بذلك في المستقبل، وذلك أكثر بشكل ملحوظ عما كان في إصدار عام 2020. ومن بين من أجروا تقييمًا أوليًا، أفاد 97 في المائة بأنهم ينفذون إجراءات لتعديل القدرات (الجدول 49). وكان أكثر طرق ذلك انتشارًا استخدام الخصائص الرئيسية للأسطول والسفن (82 في المائة واستخدام الجهد الممكن الذي يولده الأسطول (71 في المائة) (الجدول 50).

41- ومن بين بين الأعضاء الذين أجروا تقييمًا أوليًا لقدرات الصيد، أفاد 45 في المائة بأنهم وضعوا خطة عمل وطنية لإدارة قدرات الصيد. وأفاد هؤلاء، باستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،[12] عن درجة تنفيذ أعلى من المتوسط في ما يتعلق بالسياسات تبلغ (4.12)، والتشريعات (4.47)، والإطار المؤسسي (4.29)، وعن متوسط درجة التنفيذ في ما يتعلق بالعمليات والإجراءات يبلغ (4.00) (الجدول 51).

42- واعتبر 55 في المائة من الأعضاء أن قدرات الصيد المفرطة تطرح مشكلة. ومن بين هؤلاء، اتخذ 95 في المائة خطوات للحيلولة دون حدوث مزيد من الصيد المفرط. وأبرز الخطوات المبلغ عنها هي: نظم تحديد الدخول (76 في المائة) وتجميد عدد السفن/التراخيص (52 في المائة) (الجدول 52). وعلاوة على ذلك، أفاد 95 في المائة بأنهم يقومون باتخاذ خطوات

[12] طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

لخفض قدرات الصيد المفرطة، أبرزها قواعد استبدال السفن الموجهة نحو القدرات (31 في المائة) وكذلك رصد قدرات الصيد المفرطة وإجراء بحوث في هذا المجال (31 في المائة) (الجدول 53). كما اتخذ 95 في المائة ممن أشاروا إلى أن قدرات الصيد المفرطة تطرح مشكلة خطوات للحيلولة دون التسبب بمزيد من الآثار السلبية على الأرصدة، وكانت أبرز التدابير المتخذة في هذا المجال الإغلاقات الموسمية لمصايد أسماك معينة (57 في المائة) والإغلاقات المكانية (50 في المائة) (الجدول 54).

43- وأفاد 53 في المائة من الأعضاء عن اصطياد أسماك القرش إما بالصيد الهادف أو الصيد العرضي، أي أكثر بنسبة 7 في المائة عما كان عليه في إصدار عام 2020 (الجدول 55). وفي الدول التي كان ذلك يحدث فيها، ومن بين تلك التي أجرت تقييمًا للأثر (76 في المائة)، خلص 100 في المائة إلى ضرورة وضع خطة عمل وطنية لصون أسماك القرش وإدارتها (الجدول 55). ومن بين تلك التي وضعت خططًا كهذه، أبلغ الأعضاء، باستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،[13] عن متوسط درجة تنفيذ بلغ (3.96) للسياسات، ودرجة تنفيذ أعلى من المتوسط في ما يتعلق بالتشريعات بلغت (4.14)، و(4.21) للإطار المؤسسي، و(4.07) للعمليات والإجراءات (الجدول 56).

44- وأفاد 82 في المائة من الأعضاء بأن الصيد بالخيوط الصُنارية الطويلة وشباك الجر و/أو الشباك الخيشومية قد جرى في مياه خاضعة لولاياتهم، ومن بين هؤلاء أجرى 51 في المائة تقييمًا لمصايد الأسماك المذكورة. وخلص 72 في المائة من هذه التقييمات إلى أنه كانت هناك حاجة إلى خطة عمل وطنية لخفض الصيد العرضي للطيور البحرية (الجدول 57)، وأفاد 61 في المائة منهم بأنهم وضعوا خطة كهذه. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،[14] أفاد الأعضاء الذين نفذوا مثل هذه الخطة عن درجة تنفيذ أعلى من المتوسط بلغت (4.36) للسياسات و(4.14) للتشريعات و(4.36) للإطار المؤسسي و(4.21) للعمليات والإجراءات (الجدول 58).

45- وسُئل الأعضاء عن تدابير التخفيف في ما يتعلق بالطيور البحرية ومصايد الأسماك. ومن بين الأعضاء الذين أفادوا عن ممارستهم الصيد بالخيوط الصُنارية الطويلة (75 في المائة) وشباك الجر و/أو الشباك الخيشومية (69 في المائة)، طبّق 67 و66 في المائة، على التوالي، تدابير تخفيف كان أبرزها في الحالتين كلتيهما تحسين الإطار القانوني وبرامج المراقبة (الجدولان 59 و60).

46- ودُعي الأعضاء إلى الرد على أسئلة متعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. فأفاد 83 في المائة بأنهم يعتبرون هذا الصيد مشكلة. وأفاد 67 في المائة بأنهم وضعوا خطة عمل وطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،[15] أفاد الأعضاء الذين نفّذوا مثل هذه الخطة عن درجة تنفيذ أعلى من المتوسط بلغت (4.17) للسياسات و(4.26) للتشريعات و(4.13) للإطار المؤسسي، وعن متوسط درجة تنفيذ بلغ (4.00) للعمليات والإجراءات (الجدول 61). وكانت أبرز التدابير المتخذة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه إدخال تحسينات على الإطار القانوني (79 في المائة)، وتحسين الضوابط وإجراءات الرصد والمراقبة والإشراف على الساحل التي تقوم بها الدولة (76 في المائة) (الجدول 62).

[13] طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

[14] طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

[15] طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

47- وأفاد 88 في المائة من الأعضاء[16] بأنهم صادقوا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو قبلوها أو انضموا لها،[17] وأفاد 25 في المائة الباقون بأنهم شرعوا في ذلك. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،[18] أفاد الأعضاء عن درجة تنفيذ أعلى من المتوسط مقارنة بعام 2021 بلغت (4.18) للسياسات و(4.21) للتشريعات و(4.12) للإطار المؤسسي و(4.09) للعمليات والإجراءات (الجدول 63).

48- وأفاد 59 في المائة من الأعضاء بأنهم صادقوا على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء أو قبلوا به أو انضموا إليه،[19] وأفاد 48 في المائة آخرون عن شروعهم في ذلك. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،[20] أفاد الأعضاء عن متوسط درجة تنفيذ بلغ (3.47) للسياسات و(3.57) للتشريعات و(3.51) للإطار المؤسسي و(3.54) للعمليات والإجراءات. ووفقًا لمتطلبات الاتفاقية، أفاد 65 في المائة بأنهم عيّنوا موانئ وجهات اتصال (الجدولان 64 و65).

49- ودُعي الأعضاء إلى الإبلاغ عن تنفيذهم لمسؤوليات دولة العلم. فأفاد 59 في المائة أنهم صادقوا على اتفاق الامتثال أو قبلوا به أو انضموا إليه،[21] وأفاد 22 في المائة آخرون بأنهم شرعوا في ذلك. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،[22] أبلغ الأعضاء عن درجة تنفيذ لأحكام الاتفاق و/أو غيرها من مسؤوليات دولة العلم بلغ متوسطها للسياسات (3.48) وللتشريعات (3.56) وللإطار المؤسسي (3.56) وللعمليات والإجراءات (3.52) (الجدول 66). وأفاد 38 في المائة من الأعضاء بأنهم أجروا تقييمًا لأدائهم كدولة علم وفقًا للخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء دولة العلم، وأفاد 74 في المائة من المتبقيين بأنهم يعتزمون القيام بذلك في المستقبل (الجدول 67).

50- وأفاد 74 في المائة من الأعضاء بأنهم يزودون سجلاً لسفن الصيد العاملة في أعالي البحار، أي 14 في المائة أكثر من عام 2020. وأفاد 85 و88 في المائة، على التوالي، بأنهم يضمنون عدم مشاركة سفنهم في أنشطة تُلحق ضررًا بتدابير الحفظ والإدارة وبأن سفنهم توفر جميع المعلومات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم كدول علم. وأفاد 69 في المائة من الأعضاء بأن لديهم اتفاق للنفاذ إلى مصايد الأسماك قبل الصيد في دولة ساحلية أخرى (الجدول 67).

51- وأفاد 30 في المائة من الأعضاء بأنهم يديرون مصايد أسماك مياه عميقة في أعالي البحار. وباستخدام مقياس من درجات تتراوح من 1 إلى 5،[23] أفاد هؤلاء عن درجة تنفيذ أعلى من المتوسط للخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار بلغت (4.22) للسياسات و(4.30) للتشريعات و(4.30) للإطار المؤسسي و(4.26) العمليات والإجراءات (الجدول 68).

---

[16] رد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على هذا القسم.

[17] اتفاقيه الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ديسمبر/كانون الأول 1982.

[18] طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

[19] الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادر عن المنظمة في عام 2009.

[20] طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

[21] اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية الصادرة عن المنظمة في عام 1993.

[22] طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

[23] طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

52- وأفاد 66 في المائة من الأعضاء بأنهم كانوا على علم بـ "استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها"، وأفاد 92 في المائة بأنهم ينفذون خطط هذه الاستراتيجية وبرامجها، بما في ذلك عناصر تحسين جمع البيانات (98 في المائة)، وتحليل البيانات (96 في المائة) ونشر البيانات (91 في المائة) (الجدول 69).

53- وأفاد 67 في المائة من الأعضاء بأنهم على علم بشأن "استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها"، وأعلن 88 في المائة منهم أنهم ينفذون خطط هذه الاستراتيجية والبرامج ذات الصلة بها. وأفاد من بين هؤلاء 95 و93 و88 في المائة بأن ذلك يشمل عناصر تحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها، على التوالي (الجدول 70).

طاء- مصايد الأسماك الصغيرة النطاق[24]

54- أفيد بالإجمال عن وجود مصايد أسماك صغيرة النطاق في ما يقرب من 90 في المائة من مصايد الأسماك في الدول الأعضاء. وأفاد الأعضاء بأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق تمثل في المتوسط، كما في عام 2020، ما بين 41 و50 في المائة من حجم وقيمة المصيد الإجمالي، وذلك أدنى من مستويي 51 و50 في المائة اللذين أُفيد عنهما في عامي 2015 و2018. وكان المجيبون الذين أبلغوا عن أعلى متوسط لنسبة المصيد من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى إجمالي المصيد من حيث الحجم في إقليم الشرق الأدنى (81 إلى 90 في المائة)، يليه إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (51 إلى 60 في المائة). ومن حيث القيمة، أفاد إقليم الشرق الأدنى مرة أخرى عن أعلى متوسط لنسبة المصيد من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى إجمالي المصيد (81 إلى 90 في المائة)، يليه مجددًا إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (51 في المائة إلى 60 في المائة). وفي ما يتعلق بنسبة المنخرطين في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى إجمالي المنخرطين في مجمل مصايد الأسماك، فقد ظلت في المتوسط، كما أفاد الأعضاء، تتراوح بين 61 و70 في المائة، كما في أعوام 2015 و2018 و2020، وكان الإقليمان اللذان سجّلا أعلى مستوًى هما إقليم الشرق الأدنى بنسبة 91 إلى 100 في المائة وإقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 71 إلى 80 في المائة (الجدول 73).

55- ولا يزال توفر المعلومات محدودًا في ما يتعلق بتوزيع العمالة في أنشطة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق حسب نوع الجنس ووضع العمالة. وتتوفر معلومات عن العمل بدوام كامل، بما في ذلك المعلومات المصنّفة حسب نوع الجنس أكثر منه عن العمل بنصف دوام والعمالة الطارئة وغير المحددة. وفي ما يتعلق بالعمالة بدوام كامل، أفادت المناطق جميعها أن نسبة الرجال المشتغلين في أنشطة الصيد أكبر من نسبة النساء. وكما في أعوام 2015 و2018 و2020، كانت الحالات الوحيدة التي ذكر فيها أن النساء يشكلن في العمل بدوام كامل نسبة أعلى من نسبة الرجال هي حالات أنشطة ما بعد المصيد، وفي إصدار عام 2022، كان هذا هو الحال في أفريقيا وآسيا وفي جنوب غرب المحيط الهادئ (الجدول 74).

56- وأفاد 42 في المائة من الأعضاء بأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق محددة قانونًا و29 في المائة بأنها محددة بشكل غير رسمي، ولذا فإنها غير مدعومة قانونًا. وبالمقارنة مع إصدار عام 2020، كانت نسبة الأعضاء الذين لديهم تعريف قانوني لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق أعلى لا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأفاد 72 في المائة من المجيبين الذين لديهم تعريف قانوني أو غير رسمي لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق و48 في المائة ممن ليس لديهم تعريف كهذا أنهم يعتزمون إما مراجعة التعريف أو إدخاله من خلال عملية أصحاب مصلحة متعددين على النحو المتوخى في "الخطوط

[24] رد الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه على الأسئلة المطروحة تحت هذا العنوان.

التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" مقارنة بنسبة 29 في المائة فقط في عام 2020 (الجدول 75).

57- وأفاد 93 في المائة ممن لديهم تعريف لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق بأنهم يجمعون بيانات قطاعية محددة. وتتعلق البيانات التي جمعها الأعضاء بحجم الإنتاج (91 في المائة) وقيمة الإنتاج (73 في المائة) والعمالة (60 في المائة) والتجارة (50 في المائة) والاستهلاك (21 في المائة) (الجدول 76).

58- وأفاد 74 و76 و77 و65 في المائة من الأعضاء أنهم، على التوالي، أدخلوا أو وضعوا سياسات، أو قوانين، أو لوائح تنظيمية، أو خططًا أو استراتيجيات تستهدف أو تتناول مصايد الأسماك الصغيرة النطاق تحديدًا (الجدول 77).

59- وسُئل الأعضاء عما إذا كانت لديهم مبادرات محددة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. فرد 55 في المائة من الأعضاء بالإيجاب، بينما أفاد 42 في المائة بأنهم يعتزمون القيام بذلك في المستقبل. وكانت أبرز المبادرات القائمة بالفعل تتعلق بدعم الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق للقيام بدور نشط في الإدارة المستدامة للموارد (95 في المائة)، وبتعزيز سلاسل القيمة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق وعمليات ما بعد المصيد والتجارة، وتطوير قدرات منظمات مصايد الأسماك وغيرهم من أصحاب المصلحة (90 في المائة لكل منهما) (الجدول 78). وكان أبرز القيود التي واجهها الأعضاء في تنفيذ هذه المبادرات الافتقار إلى الموارد المالية المناسبة (في المائة)، وعدم كفاية التنسيق مع الإدارات الأخرى ذات الصلة (52 في المائة)، والوعي العام المحدود بأهمية الخطوط التوجيهية والافتقار إلى الهياكل التنظيمية بين صغار الصيادين وصغار العاملين في مجال صيد الأسماك (48 في المائة لكل منهما) (الجدول 79). وقد حُدّدت فرص تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق بصورة رئيسية في الإطار القانوني والتنظيمي والسياساتي التمكيني القائم (69 في المائة)، وفي إشراك صغار الصيادين وصغار العاملين في مجال صيد الأسماك في عمليات صنع القرار (67 في المائة) وفي سياق المشاريع والبرامج والمبادرات الجارية/المخطط لها وفي إمكانية إشراك صغار الصيادين وصغار العاملين في مجال صيد الأسماك في إدارة مصايد الأسماك (64 في المائة لكل منهما) (الجدول 81).

60- وأفاد 86 في المائة من المجيبين بأن لديهم آليات يمكن من خلالها أن يساهم الصيادون والعاملون في مجال مصايد الأسماك في عمليات صنع القرار. والآليات الأكثر شيوعًا هي آليات إشراك الصيادين/العاملين في مجال صيد الأسماك في جمع البيانات والبحوث (87 في المائة)، وآليات إشراك المصايد الصغيرة النطاق في إدارة مصايد الأسماك (85 في المائة). ومن بين الأعضاء الذين أجابوا أن لديهم آليات كهذه، أفاد 84 في المائة بأنهم يشجعون المشاركة الفعّالة للمرأة، 16 في المائة أكثر من عام 2020 (الجدول 81).

ياء– القيود والحلول المقترحة

61- أفاد 87 في المائة من الأعضاء عن مواجهتهم بعض القيود في تنفيذهم لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وكانت القيود الرئيسية متعلقة بعدم كفاية موارد الميزانية (67 في المائة) وعدم كفاية الموارد البشرية (48 في المائة)، وتلي ذلك الأطر السياساتية و/أو القانونية غير المكتملة (31 في المائة) وعدم كفاية إحصاءات البحوث العلمية وإمكانية الحصول على المعلومات (27 في المائة) (الجدول 71).

62- وكانت الحلول الأعلى مرتبة التي اقترحها الأعضاء لمواجهة القيود التي يواجهها تنفيذ المدونة: الحصول على مزيد من موارد الميزانية (64 في المائة)، والمزيد من التدريب والتوعية (36 في المائة)، والمزيد من الموارد البشرية (34 في المائة)، وتحسين الهيكل المؤسسي والتعاون (28 في المائة) (الجدول 72).

63- ودُعي الأعضاء[25] إلى الإبلاغ عما تلقوه من الخطوط التوجيهية الفنية التي تصدرها المنظمة. فتبين أن الأكثر توفرًا منها تشمل نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك (77 في المائة) وإدارة مصايد الأسماك (74 في المائة)، وتنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (73 في المائة) (الجدول 82).

[25] رد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على هذا القسم.

ثانيًا– أنشطة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية

ألف– الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

64- ردّت على الاستبيان حول تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة 32 من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك،[26] ما يعكس انخفاض في المشاركة يبلغ 5 في المائة بالمقارنة مع عام 2020.

65- وتراوح عدد الأطراف المتعاقدة التي تنتمي إلى الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجابت على الاستبيان بين طرفين اثنين إلى 52 طرفًا، بمتوسط 14 طرفًا متعاقدًا. ولدى حوالي نصف الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك أطراف متعاونة غير متعاقدة، تتراوح بين طرف واحد و28 طرفًا، بينما لدى أكثر من ثلثاها مراقبون.

66- وتشمل ولايات الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك مواضيع متنوعة. فقد أفاد 72 في المائة من المجيبين أن ولايتهم الأساسية تتضمن إدارة مصايد الأسماك و47 في المائة تقديم المشورة و47 في المائة البحوث العلمية و31 في المائة الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي.

67- وتشمل مناطق الاتفاقية الـ 20 التي تغطيها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المجيبة مناطق اقتصادية خالصة، و20 من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، في حين تغطي 9 منها مناطق المياه الداخلية. ومعظم الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك هذه يغطي أكثر من منطقة واحدة من هذه المناطق، فثلاثة تشمل معًا مناطق اقتصادية خالصة ومناطق واقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ومناطق مياه داخلية، بينما تغطي 14 هيئة أخرى معًا مناطق اقتصادية خالصة ومناطق واقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

68- وأفاد 59 في المائة من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المجيبة أنها اعتمدت تدابير إلزامية. ومنذ عام 2010، اعتمدت 9 منها أكثر من 30 تدبيرًا إلزاميًا؛ وواحدة منها ما بين 21 و30 تدبيرًا؛ و6 بين 11 و20 تدبيرًا؛ و3 بين تدبير واحد و10 تدابير. وأفاد 81 في المائة من الأجهزة الإقليمية المجيبة أنها اعتمدت تدابير غير إلزامية. ومنذ عام 2010 اعتمدت 7 منها أكثر من 30 تدبير غير إلزامي؛ وواحدة بين 21 و30؛ و 9 بين 1 و10 تدابير غير إلزامية.

69- وفي ما يخص خطط إدارة مصايد الأسماك المتعلقة تحديدًا بمصايد الأسماك البحرية الطبيعية، تتعلق الإجراءات المتضمنة في معظم خطط إدارة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بما يلي: حظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة (66 في المائة)، وضمان أن يكون مستوى الصيد متناسبًا مع حالة الموارد السمكية وأن يتيح تعافي الأرصدة المستنزفة (59 في المائة لكل

[26] الاتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء، هيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ، اتفاق تيار بنغويلا، برنامج خليج البنغال – المنظمة الحكومية الدولية، هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز، لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف، المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، اللجنة الاستشارية الأوروبية لمصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية، لجنة مصايد أسماك المنطقة الوسطى الغربية لخليج غينيا، هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي، الهيئة الدولية لشؤون صيد الحيتان، اللجنة الفنية المشتركة للجبهة البحرية بين الأرجنتين وأورغواي، هيئة حوض بحيرة تشاد، منظمة مصايد أسماك بحيرة فكتوريا، هيئة نهر الميكونغ، شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، هيئة الثدييات البحرية في شمال الأطلسي، الهيئة الدولية لمصايد شمال المحيط الهادئ، هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، هيئة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، هيئة مصايد سلمون المحيط الهادئ، منظمة علوم البحار لشمال المحيط الهادئ، أمانة جماعة المحيط الهادئ ، المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك جنوب المحيط الهادئ، مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا، منظمة مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، اتفاق مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، هيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي، هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي، هيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادي.

منهما). وبالمقارنة، كان أقل التدابير ذكرًا تلك التي تتناول: قدرات الصيد، بما في ذلك الظروف الاقتصادية التي تعمل صناعة صيد الأسماك في ظلها، ومصالح صغار الصيادين وحقوقهم (38 في المائة لكل منهما).

70- ووفقًا للردود من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك البالغ عددها 24 هيئة، تشمل أبرز المواضيع في خطط إدارة المصايد الداخلية الطبيعية حظر أساليب الصيد المدمرة، ومعالجة مصالح صغار الصيادين وحقوقهم، وتوفير مشاركة أصحاب المصلحة في تحديد القرارات الإدارية.

71- وأفاد 69 في المائة من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المجيبة أنها اتخذت خطوات لضمان ألاّ يجري ضمن مناطق صلاحيتها غير عمليات الصيد التي تتفق مع خطط إدارة مصايد الأسماك المعتمدة لديها. وأفاد 88 في المائة من الأجهزة الإقليمية المجيبة عن أن النهج التحوطي قد طُبّق على إدارة موارد مصايد الأسماك ضمن مناطق صلاحيتها. وفي العامين الماضيين، اتخذ أو عزز ما يقرب من 68 في المائة منها تدابير للحد من المصيد العرضي والمرتجع.

72- وتشمل مصادر البيانات الأكثر استخدامًا من قبل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في إدارة مصايد الأسماك البيانات التاريخية (87 في المائة) والجمع الروتيني للبيانات (77 في المائة)، وأخذ العينات في الميناء/مواقع الإنزال، ورصد المصيد المرتجع و/أو العرضي، وإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة و/أو المنظمات الأخرى (56 في المائة لكل منها).

73- وأفادت 24 من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك عددها 32 هيئة (75 في المائة) أنه تم الحصول خلال السنوات الثلاث الماضية على تقديرات موثوقة لحالة الأرصدة السمكية تغطي ما مجموعه 323 من الأرصدة.[27] وأفادت 8 هيئات بأن لديها تقديرات لأكثر من 80 في المائة من الأرصدة التي تعتبر مهمة، وأفادت 9 منها بأن لديها تقديرات تتراوح بين 41 و80 في المائة، وأفادت 3 أخرى بأن لديها تقديرات تتراوح بين 21 و40 في المائة، و3 أخرى بأن لديها تقديرات أقل من 1 في المائة، ولم يكن لدى 1 منها رقم تقريبي.

74- وأفادت 17 من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بأنها وضعت على الأقل نقطة واحدة من النقاط المرجعية المستهدفة لما مجموعه التراكمي 156 من الأرصدة.[28] ومن بين تلك الأجهزة الإقليمية، أفاد 71 في المائة بأنه جرى الاقتراب من نقطة مرجعية مستهدفة واحدة أو أكثر، في حين أفاد 47 في المائة عن تجاوز نقطة مرجعية مستهدفة واحدة أو أكثر، مقارنة بـ 62 في المائة و57 في المائة عام 2020. وكان مؤشرا حجم المصيد ومجهود الصيد هما البديلان الأكثر رواجًا للنقاط المرجعية المستهدفة وقد طبّقهما 64 في المائة من الأجهزة الإقليمية التي لم تضع نقاطًا مرجعية مستهدفة، تليهما معارف أصحاب المصلحة الموثوق من صحتها ومؤشرات النظام الإيكولوجي (36 في المائة لكل منهما). وكما كان الحال في الأعوام 2015 و2018 و2020، فإن الحد من مجهود الصيد وإجراء البحوث (100 في المائة لكل منهما) يعتبران من تدابير التخفيف الأعلى المبلّغ عنها لدى تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة.

75- وأفادت 13 من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المجيبة بأنها وضعت متطلبات لتنفيذ نظام رصد السفن لكامل أسطول الصيد، في حين أفادت 8 أخرى أن لديها متطلبات لجزء من أسطول الصيد. ولم يفد أي منها عن أن لديه مشاكل في تنفيذ نظام رصد السفن. ومن بين تلك التي تتطلب وجود نظام لرصد السفن على سفن أسطول الصيد لديها، أفاد أكثر من نصفها بأن ما بين 91 و100 في المائة من أعضائها يتماشى مع تنفيذ هذه المتطلبات. ومن بين سائر الأجهزة

[27] قد تكون التقديرات وضعت لنفس الأرصدة من هيئات إقليمية لمصايد الأسماك مختلفة.

[28] قد تكون النقاط المرجعية المستهدفة وضعت لنفس الأرصدة من هيئات إقليمية لمصايد الأسماك مختلفة.

الإقليمية لمصايد الأسماك، أفادت 3 منها عن امتثال يتراوح بين 71 و90 في المائة، فيما أفادت 3 عن امتثال يتراوح بين 21 و40 في المائة، وأفادت 3 عن أنه لا معلومات لديها.

76- وكانت جهود بناء القدرات (59 في المائة) هي الأكثر شيوعًا لدى الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك من أجل تنفيذ خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد، يليها إجراء تقييم لطاقات الصيد (45 في المائة). وكان تقييم صون أسماك القرش وإدارتها النشاط الأكثر شيوعًا للمساعدة على تنفيذ خطة العمل الدولية لصون أسماك القرش وإدارتها (48 في المائة)، يليه بناء القدرات (38 في المائة). أما الأجهزة الإقليمية المنخرطة في دعم تنفيذ خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية، فقد قامت بذلك في الغالب من خلال تقييم الأثر على الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة (38 في المائة)، يليه نشر الوثائق ووسائط الإعلام ذات الصلة (28 في المائة).

77- وساهمت عدة الأجهزة إقليمية لمصايد الأسماك في تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وذلك بشكل أساسي من خلال مبادرات تهدف إلى: تعزيز وتطوير طرق مبتكرة لمنع الصيد غير القانوني ودون إبلاغ ودون تنظيم (62 في المائة)، وتعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات بشأن السفن المنخرطة في الصيد غير القانوني ودون إبلاغ ودون تنظيم (59 في المائة).

78- وفي ما يتعلق باستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، ساعدت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بشكل رئيسي من خلال تطبيق البحوث لتعزيز توفر الأدلة العلمية لدعم صون الموارد السمكية وإدارتها واستخدامها المستدام (66 في المائة)، يليها اعتماد عمليات تُحسّن توفر المعلومات المتعلقة بهذه الاستراتيجية (62 في المائة).

79- وأفادت الأجهزة مصايد الأسماك الإقليمية المعنية بتربية الأحياء المائية عن الخطوات المتخذة لضمان اتخاذ أعضائها إجراءات للممارسات الجيدة في مجال تربية الأحياء المائية. وكانت الإجراءات المبلغ عنها تتعلق بما يلي: رصد عمليات تربية الأحياء المائية (اتخذتها 11 هيئة)، والتقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة الناجمة عن إدخال أنواع غير أصلية أو أرصدة محوّرة وراثيًا في تربية الأحياء المائية (اتخذتها 10 هيئات)، والتقييمات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية (اتخذتها 10 هيئات). وأشارت الأجهزة جميعها تقريبًا إلى أن هذه الإجراءات تحتاج إلى تحسين كي تصبح فعّالة. وكانت المجالات التي أفيد في معظم الأحيان عن أنها تتطلب تحسينات، هي القدرات الفنية المؤسسية والأطر القانونية والتواتر الدوري وإجراء المزيد من البحوث.

باء- المنظمات غير الحكومية

80- أجابت على الاستبيان المتعلق بتنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة 6 منظمات غير حكومية فقط،[29] مقارنة بـ 13 منظمة في عام 2020.

81- ودعيت المنظمات غير الحكومية إلى تحديد مراتب تصورها لمدى ملاءمة الأهداف العشرة للمدونة لتحقيق استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. فكانت الأهداف الأعلى مرتبة هي (ج)[30] و(أ)[31] و(ب)[32]؛ وكان الهدف (و) الأدنى مرتبة.[33]

82- ومن بين المواضيع الجوهرية الثمانية التي وضعت في المدونة وفي الخطوط التوجيهية الفنية التي وضعتها المنظمة بشأن الصيد الرشيد، كان الموضوعان اللذان حددتهما المنظمات غير الحكومية على أن لهما الأولوية العليا هما إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية، وعمليات صيد الأسماك والبحوث المتعلقة بمصايد الأسماك، وتطوير المصايد الداخلية؛ أما الموضوع الذي اعتُبر أن له أولوية دنيا فكان ممارسات ما بعد الصيد.

83- وكانت القيود الرئيسية التي حددتها المنظمات غير الحكومية إزاء تنفيذ المدونة تتعلق بعدم اكتمال السياسات و/أو الأطر القانونية، والضعف المؤسساتي، التي اعتبرت أهم القيود في جميع الإصدارات منذ عام 2013. وتمثلت الحلول الرئيسية المقترحة في تحسين الهياكل المؤسسية والتنظيمية والتعاون، كما تم النظر في الحلّ الرئيسي لعامي 2015 و2018، ومواءمة السياسات و/أو الأطر القانونية مع المدونة.

84- وكانت الأنشطة التي اعتبرت المنظمات غير الحكومية أنها الأكثر فعالية في جعل المدونة معروفة ومفهومة على نطاق واسع مشابهة لتلك التي اعتُبرت كذلك في إصدارات الأعوام 2020 و2018 و2015 و2013، بما في ذلك تنظيم و/أو استضافة حلقات عمل وطنية ودولية، والترويج لاستخدام معايير مستندة إلى المدونة، ونشر الكتب والمواد الإعلامية الأخرى.

85- ودُعيت المنظمات غير الحكومية إلى إبداء رأيها حول التدابير في إطار خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية القطرية و/أو تلك التي تعتمدها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك. فكانت التدابير التي أفيد أنها موجودة بالفعل في خطط إدارة المصايد البحرية والداخلية هي تلك التي تستهدف أو تتناول حظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، ومصالح صغار الصيادين وحقوقهم. وفي ما يتعلق بالتدابير التي اعتبر أكثر من غيرها أن الخطط الإدارية القائمة تفتقر إليها فقد اختلفت الآراء. وفي إطار مصايد الأسماك البحرية، كانت التدابير التي اعتبر المجيبون أنها مفقودة هي تلك التي تتناول انتقائية معدات الصيد، وضمان أن يكون مستوى الصيد متناسبًا مع حالة موارد المصايد، ومعالجة طاقات الصيد بما في ذلك الظروف الاقتصادية التي تعمل في ظلها صناعة الصيد، وتناول التنوع البيولوجي للموائل والنظم

[29] الاتحاد الأوروبي لمربي الأحياء المائية، والتحالف الدولي لاتحادات مصايد الأسماك، والجمعية الدولية لاستدامة المأكولات البحرية، ومجلس التوجيه البحري، وشبكة تربية الأحياء المائية في وسط شرق أوروبا، وصناديق بيو الائتمانية الخيرية.

[30] الهدف (ج): كصك مرجعي لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي لتدابير الإدارة المناسبة.

[31] الهدف (أ): إرساء مبادئ للصيد الرشيد ولأنشطة المصايد مع الأخذ بالاعتبار جميع ما يرتبط بها من جوانب بيولوجية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية وبيئية وتجارية.

[32] الهدف (ب): إرساء مبادئ ومعايير لتنفيذ سياسات لحفظ الموارد السمكية وإدارة مصايد الأسماك وتنميتها.

[33] الهدف (و): تشجيع مساهمة مصايد الأسماك في الأمن الغذائي وجودة الأغذية، بما يعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات التغذوية للمجتمعات المحلية.

الإيكولوجية المائية، بما في ذلك تحديد الموائل السمكية الأساسية. وفي حالة المصايد الداخلية، كانت التدابير تلك التي تضمن أن مستوى الصيد يتناسب مع حالة الموارد السمكية.

86- وقدمت أربع منظمات غير حكومية فقط رأيًا حول ما إذا كان لدى معظم البلدان إجراءات مناسبة لإجراء التقييمات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، أو مراقبة عمليات تربية الأحياء المائية، أو التقليل من الآثار الضارة لإدخال الأنواع غير الأصلية أو الأرصدة المحورة وراثيًا المستخدمة في تربية الأحياء المائية، مع عدد متساوٍ من الآراء الإيجابية والسلبية. وفي السابق، ردت غالبية كبيرة من المنظمات غير الحكومية بأن معظم البلدان ليس لديها إجراءات قائمة. وردت المنظمتان غير الحكوميتان اللتان اعتبرتا أن الأعضاء لديهم مثل هذه الإجراءات المعمول بها، أن الإجراءات، في رأيهما، تتطلب تحسينات لضمان فعاليتها.

87- وأفادت أربع منظمات من المنظمات غير الحكومية الخمس المستجيبة التي دُعيت إلى تقديم تقارير عن جهودها للمساعدة على تنفيذ خطط العمل الدولية واستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، عن المساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية للقدرات والاستراتيجية، وثلاث منها في تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه والاستراتيجية، وتنفيذ خطة العمل الدولية لصون أسماك القرش وإدارتها. وفي عام 2020 مع وجود عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية الدولية المجيبة، تلقت خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه معظم الدعم لتنفيذها.